



E/ECA/COE/35/6
AU/STC/FMEPI/EXP/6(II)
Distr.: General
15 March 2016

Arabic
Original: English

الاتحاد الأفريقي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة الخبراء

لجنة الخبراء

الاجتماع الثاني

الاجتماع الخامس والثلاثون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء

أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس-٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

أولاً: مقدمة

١- يتناول هذا التقرير لمحة عامة عن النتائج التي تحققت من خلال الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) التابع له منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويتناول التقرير هذا الدعم من ثلاث زوايا: دعم قرارات رؤساء الدول ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛ وتقديم المساعدة التقنية المباشرة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له؛ والتوصيات الصادرة عن الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا التي تعقد اجتماعاتها بدعوة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد دُيّل التقرير بالتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق، التي

عُقدت في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٥. وهو يلي ما أعربت عنه الدول الأعضاء من حاجة إلى تقديم تقارير منتظمة ومنهجية عما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة لدعم الأولويات القطاعية للنيباد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ثانياً: تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن رؤساء الدول ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

٢- يدعو رؤساء الدول ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون بانتظام منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم التقني المباشر لتنفيذ قراراتهم وإعلاناتهم. ويتناول هذا الفرع معلومات عن تنفيذ تلك القرارات والإعلانات.

ألف- إطار لمواءمة القوانين والسياسات والأنظمة المتعلقة باستثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية العابرة للحدود

٣- في محاولة لتحسين استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا وتنفيذ المشاريع الستة عشر التي اعتمدها مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا، دعا مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية لوضع إطار للمواءمة بين السياسات، والقوانين، والأنظمة المعمول بها. وقد قامت بعثة فنية مشتركة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة النيباد بزيارة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (في أبوجا) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (في غابوروني) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (في لوساكا) وكذلك كوت ديفوار (ممر أبيدجان-لاغوس). ومن المقرر إجراء زيارات مماثلة إلى جماعة شرق أفريقيا (أروشا) واتحاد المغرب العربي/الجزائر لتقييم مشروع خط أنابيب النفط الرابط بين الجزائر ونيجيريا.

٤- هذا وسيجري النظر في مختلف العوامل بما في ذلك التاريخ واللغة والسياسة الجغرافية، والتكوين العرقي، والحكومات المحلية، والإرث الاستعماري، عند اقتراح الإطار. كما سيُقترح قانون نموذجي إقليمي من شأنه تبسيط عملية مشاركة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية العابرة للحدود.

٥- وقد أظهر تقييم أولي أنه في حين أن بعض المشاريع تكتنفها التحديات التقنية، إلا أن مشاريع أخرى تواجه عراقيل سياسية. وينبغي معالجة كل صنف من هذه العوائق على مستوى المطلوب.

باء- إعادة توضيب الدراسة المتعلقة بتعبئة الموارد لصالح مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود

٦- بناء على طلب الرئيس السنغالي ماكي سال، تجري إعادة توضيب الدراسة الرائدة عن تعبئة الموارد المحلية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة النياد لتشكّل أداة عالمية للدعوة بحيث سيكون بإمكانها إيجاد أجوبة لكافة الأسئلة والشواغل المشروعة التي يطرحها المستثمرون فيما يخص المشاريع الستة عشر التي اعتمدها مؤتمر قمة داكار للتمويل. وتتناول المطبوعة الجديدة موجزات لـ ١٦ مشروعاً للهياكل الأساسية مع التركيز على المخاطر والملكية والثغرات الموجودة في التمويل وما إلى ذلك. كما تتناول المطبوعة تسعة اقتراحات يمكن من خلالها للبلدان الأفريقية تعبئة مواردها المحلية، بما في ذلك تأمين التحويلات المالية، ورسملة المخزون، ووضع استراتيجيات مبتكرة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وينتظر أن تقدّم المطبوعة رسمياً إلى مجموعة السفراء الأفريقيين في أيار/مايو ٢٠١٦، قبل عقد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقرر في حزيران/يونيه وتموز/يوليه.

جيم- الدراسة الفنية المتعلقة بالتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لفيروس الإيبولا في غرب أفريقيا

٧- أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة عن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لفيروس إيبولا وآثاره على آفاق النمو والتنمية. واستندت الدراسة إلى البيانات الأولية التي حصلت عليها من سيراليون وغينيا وليبيريا. والغرض من الدراسة هو الحصول على قاعدة من الأدلة يمكن على أساسها وضع خيارات السياسة العامة من أجل تحديد الاستجابة. وكشفت الدراسة أنه على الرغم من ارتفاع نسبة وفيات الإيبولا وما يسببه من معاناة هائلة لضحاياه، فإنه ليس القاتل الأكبر مقارنة مع الأمراض الحالية أو التي شهدتها المنطقة في الماضي. ومن الناحية الاقتصادية، فقد تطرقت الدراسة لفعالية الاستجابات الحالية والحد الأدنى لأثر الفيروس في غرب أفريقيا والقارة بسبب صغر حجم الاقتصادات الثلاثة وكذلك معدل الانتشار الحالي للمرض والاستجابات المشجعة التي قُدمت على الصعيدين الوطني والدولي.

دال - تقديم الدعم لتنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا

٨- منذ صدور هذه الدراسة وتصديق رؤساء الدول الأفريقيين عليها، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور رائد في الدعوة العالمية لتنفيذ توصياتها من خلال أنشطة مختلفة بما في ذلك المنتدى الاستشاري والاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني الأفريقية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا الذي عقد في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٥؛ وحلقات العمل المخصصة للتوعية التي عقدت في كينيا (لشرق أفريقيا وجنوبها)، وغانا (لغرب أفريقيا) وتونس (لشمال أفريقيا). وعلاوة على ذلك، ستعرض الدراسة على منتديات رفيعة المستوى في بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

٩- هذا وقد وضعت خطة تنفيذ وعرضت على حلقة عمل ذات أصحاب مصلحة متعددين حضرها ممثلون عن الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك الشركاء الإنمائيون وسائر الجهات المعنية ذات الصلة، عقدت في أديس أبابا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتوصل المشاركون في الحلقة إلى اتفاق يحدد النتائج المرجوة والأنشطة المتوقعة، والمؤسسات المسؤولة عنها في إطار مسارات العمل الأربعة التي هي (أ) الدعوة إلى الالتزام والتعاون والإصلاح؛ (ب) توليد المعارف ونشرها؛ (ج) تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية؛ (د) تعبئة الموارد ورصد التنفيذ.

هاء - الدعوة العالمية لـ”وقف النزيف“، استجابة المواطنين في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا

١٠- تعاونت كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الفريق العامل المؤقت المعني بالمجتمع المدني بقيادة شبكة العدالة الضريبية في أفريقيا وشبكة العالم الثالث-أفريقيا في استضافة اجتماع جانبي عُقد على هامش الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ بأديس أبابا. وتمثل الهدف من الاجتماع الجانبي في حشد الدعم من ائتلاف عريض من الشركاء وجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. كما أطلق الاجتماع حملة تحت عنوان ”وقف النزيف“، كأداة يمكن من خلالها للمواطنين الأفريقيين المشاركة في محاربة هذه التدفقات.

واو- دعم تنفيذ مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد

١١- أصدرت الدورة العادية الرابعة والعشرون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مقرا تاريخيا بشأن إيجاد مصادر بديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي، بعد أن وافقت على تقرير الفريق العامل الوزاري التابع لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين. كما طلبت الدورة من اللجنة الوزارية المخصصة المعنية بجدول الأنصبة المقررة التشاور بطريقة مفتوحة بهدف اقتراح طرائق لتنفيذ المقرر بشأن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد. ومن المتوقع أن تُقدم هذه اللجنة تقريرها إلى مؤتمر القمة المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مكتب نائب رئيس الاتحاد في تنفيذ هذا المقرر.

زاي- تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية

١٢- تولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ قيادة الجهود المبذولة على مستوى منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم الفني لمفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار رصد خطة السنوات العشر لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وجرى خلال حلقة العمل صقل المؤشرات المتعلقة بتنفيذ السنوات العشر. وأجريت عملية لتحديد القواسم المشتركة بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ليتم، على الأقل، تحقيق تكامل جزئي بين الخطتين مما من شأنه تخفيف العبء عن أصحاب المصلحة الذين سيشاركون في تنفيذهما، ورصدهما وتقييمهما، ورفع التقارير بشأنهما. وسيسهل الإطار مسعى التوصل إلى غايات وأهداف التنمية التي التزم بها القادة الأفريقيون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. كما حصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء على الدعم فيما يخص صقل المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة قبل اجتماع اللجنة الإحصائية في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

حاء- تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية

١٣- قُدم إطار الشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يخص خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ إلى الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا التي عقدت يومي ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥ في أديس أبابا، بالتزامن مع الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل

الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. ومن المتوقع أن يحقق هذا الإطار مزيدا من المواءمة وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأن يواكب الأطر القارية القائمة والناشئة للاتحاد الأفريقي. وقد أوصت الدورة السادسة عشرة بأن تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بالشراكة ليُعرض على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جنوب أفريقيا للنظر فيه واعتمادها كما أوصت بإحالاته لاحقا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماده بوصفه برنامج الأمم المتحدة الجديد لدعم الاتحاد الأفريقي.

طاء- ثورة البيانات وتنمية الإحصاءات

١٤- بعد التقرير الذي رفعته المنظمات الأفريقية عن الأنشطة الإحصائية إلى الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التي عقدت في أبوجا، في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤، طُلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الشركاء الآخرين عقد مؤتمر رفيع المستوى يتناول ثورة البيانات في أفريقيا. وقد جددت هذا الطلب الدورة العادية الثالثة والعشرون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في مالابو، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعُقد المؤتمر الرفيع المستوى الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس ٢٠١٥ على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة.

١٥- وانبثقت عن المؤتمر الرفيع المستوى وثيقة تحمل عنوان "التوافق الأفريقي بشأن البيانات" حدّدت الرؤية والتحديات والمبادئ والإجراءات الرئيسية بشأن ثورة البيانات. ومع ذلك، كان لا بد من أن تقوم هيئة تضم مسؤولي المكاتب الإحصائية الوطنية في أفريقيا بإقرار هذه الوثيقة. فُعزّضت على لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، التي اجتمعت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في ليرفيل فنظرت فيها. فأشاد اجتماعها بالتقرير، وأوصى المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية بالمزيد من استعراضه قبل عرضه لاحقا إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي للتصديق عليه.

١٦- وفي هذا الصدد، عُقد في أديس أبابا من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ اجتماع لفريق خبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي

ليكون بمثابة منتدى للمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية لاستعراض ”التوافق الأفريقي بشأن البيانات“ وخارطة طريق تنفيذه. وتوصل المشاركون في الاجتماع إلى موقف موحد بشأن مفهوم ثورة البيانات الأفريقية وإلى خطة عمل لتنفيذها على أساس المبادئ المنصوص عليها في استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، والميثاق الأفريقي للإحصاءات.

باء- دعم المفاوضات بشأن المنطقة القارية للتجارة الحرة

١٧- تولت اللجنة الاقتصادية، دعماً للدول الأفريقية الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة من خلال المركز الأفريقي للسياسات التجارية لتحقيق مشاركة فعالة في المفاوضات بشأن المنطقة القارية للتجارة الحرة، بما في ذلك إعداد نصوص مشروع التفاوض. وتشمل الأنشطة المحددة المشاركة في فرقة العمل التابعة للمركز الأفريقي للسياسات التجارية ومواصلة تقديم الدعم الفني لمفوضية الاتحاد الأفريقي، لاسيما للجنة الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بالتجارة واجتماع وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التجارة في أيار/مايو ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، قام المركز الأفريقي للسياسات التجارية بإعداد أربعة تقارير وعرضها على مجموعة الخبراء في اجتماع وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التجارة. وشملت تلك التقارير: (أ) حالة التقدم المحرز نحو اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ (ب) التنمية الصناعية في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة؛ (ج) الآثار المترتبة عن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على البلدان الأفريقية؛ (د) الآثار المترتبة عن اتفاقيات التجارة الإقليمية الكبرى على الاقتصادات الأفريقية. وعلاوة على ذلك، نظم المركز الأفريقي للسياسات التجارية نشاطاً جانبياً بشأن ”مفاوضات المنطقة القارية للتجارة الحرة“ خلال المؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، ما انفك المركز الأفريقي للسياسات التجارية يدعو بالحاح إلى إدراج الخدمات في مفاوضات المنطقة القارية للتجارة الحرة، بل وقام بإعداد مشروع اتفاق إطار للمفاوضات، يتضمن جدول أعمالاً مدججاً فيه.

١٨- وبالإضافة إلى ذلك، نظم المركز الأفريقي للسياسات التجارية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومؤسسة فريدريش إيبيرت، حلقة عمل على مستوى الخبراء لأصحاب المصلحة المتعددين تناولت تقييم تأثير المنطقة القارية للتجارة الحرة في أفريقيا على حقوق الإنسان. وأخيراً، قام المركز بصياغة توصيات مبنية على الأدلة مع إعداد الجزء المواضيعي من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥ تحت عنوان ”التصنيع من خلال التجارة“ مستعيناً بالنتائج

والتوصيات الصادرة عن الدورة المتعلقة بالتجارة التي تناولت القضايا الهامة في برنامج عمل الاقتصاد الدولي في أفريقيا التي نظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المخصصة. وقام المركز أيضا بإعداد دراسة عن التكامل الإقليمي، وتيسير التجارة والتصنيع، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتبها دون الإقليمي لشمال أفريقيا، واليونيدو، ونُشرت بوصفها ورقة بحثية صادرة عن اليونيدو.

كاف- تنفيذ الدليل الأفريقي للتنمية الاجتماعية

١٩- تلقى مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من ٤٥ بلداً أفريقيا و٨ جماعات اقتصادية إقليمية تدريباً بشأن العمليات الحسابية وتطبيق الدليل الأفريقي للتنمية الاجتماعية، من خلال سلسلة من حلقات العمل المخصصة لبناء القدرات باستخدام البيانات الوطنية^١. وقام بعرض النتائج الخبراء الوطنيون الذين اضطلعوا بدور كبير في تحديد العوامل المؤثرة الأساسية والفئات الرئيسية المتأثرة بالإقصاء في كل بلد. وفي عام ٢٠١٥، جرى عرض الدليل الأفريقي للتنمية الاجتماعية وتوزيعه في مؤتمرات وندوات رفيعة المستوى في أفريقيا، بما في ذلك مؤتمر القمة الأفريقي الأول المعني بالرخاء، ولجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة لوزراء الشؤون الاجتماعية والعمل، والدورة السنوية للبرلمان الأفريقي. وقد رحب الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى بالدليل الأفريقي للتنمية الاجتماعية بوصفه أداة مرجعية للمساعدة في التخطيط الإنمائي الوطني والدفع قدماً بالتنمية الشاملة للجميع في أفريقيا بما يتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والخطة العالمية لعام ٢٠٣٠.

لام- المساعدة الفنية المشتركة المقدمة لحكومة بنين

٢٠- استجابة لطلب مباشر من حكومة بنين، وفي سياق منح الأولوية للهياكل الأساسية في أفريقيا بوصفها إحدى مُعينات التكامل الإقليمي، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ بتنظيم تدريب لبناء القدرات استفاد منه ٩٣ موظفاً حكومياً من وكالة بنين لتنسيق مشروعات الهياكل الأساسية وغيرها من الإدارات الوزارية والوكالات المشاركة في تطوير الهياكل الأساسية. وغطت الدورة الجوانب الرئيسية المتصلة بـ: (أ) بناء القدرات المؤسسية والإدارية؛ (ب) دور الهياكل الأساسية في التخطيط الإنمائي، ودورة مشاريع الهياكل الأساسية، والميزنة ومصادر

^١ من الموظفين الحكوميين الذين شاركوا في الحلقات خبراء كبار من وزارات التنمية والتخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية والمكاتب الوطنية للإحصاء.

التمويل، وإعداد تقديرات التكاليف لمشاريع الهياكل الأساسية وبرمجة مشاريع الهياكل الأساسية ورصدها وتقييمها. وانصب التركيز على إيجاد البيئة المواتية للشراكة بين القطاعين العام والخاص ووضع مقترحات لمشاريع الهياكل الأساسية باستخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: الدعم الفني المباشر للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢١- لتعزيز قدرات وكالة النيباد وتحسين عملياتها في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعاره اثنين من المستشارين المخضرمين إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ووكالة النيباد لتقديم الدعم الفني المباشر والخدمات الاستشارية. وفي إطار سعيها المستمر لدعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، عقدت اللجنة حوارين رفيعي المستوى (في جنوب أفريقيا ورواندا) لرفع مستوى الوعي لدى مسؤولي التخطيط الأفريقيين على أعلى المستويات بشأن القضايا المرتبطة بالخطة. وقام بتيسير الحوارين المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وانطوى الحواران على دورات بشأن تطوير قدرات مديري التخطيط الوطني في جميع البلدان الأفريقية ٥٤٤ فيما يتصل بكيفية إدماج عناصر خطة عام ٢٠٦٣ في الاستراتيجيات الوطنية لكل بلد، وذلك لكفالة الاتساق وتحسين التنسيق في تنفيذ أولويات النيباد. وجرى كذلك من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط واستجابة لطلب محدد من المديرين الذين شاركوا في الحوار الأول، تنظيم دورة للمتابعة أتاحت للمسؤولين عن التخطيط فرصة المساهمة في الحوار الذي يدور حول خطة عام ٢٠٦٣ قبل استكمالها.

٢٢- واستمرت منظومة الأمم المتحدة، ممثلة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقديم دعم مباشر لأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وخاصة فيما يتعلق بعملية إعادة الهيكلة التي تمت في الأمانة. وواصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم للمعالم الرئيسية والأنشطة التي أُنجزت في إطار الآلية، بما في ذلك الاستعراضات القطرية وحلقات عمل التوعية، وقدمت دعماً كبيراً لمبادرة الطاقة الأفريقية. واستضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معتكفاً لجمع فريق الشخصيات المرموقة التابعة للآلية بالشركاء الاستراتيجيين في أديس أبابا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وحضر المعتكف أعضاء فريق الشخصيات البارزة وأمانة الآلية وممثلين كبار للشركاء الاستراتيجيين ولمصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وأوصى المشاركون في المعتكف بتعزيز قدرات أمانة الآلية الإقليمية لاستعراض الأقران: وإدماج الآلية في الاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز كفاءتها؛ وجعلها أداة للرصد والمحاسبة فيما يتصل بخطة

الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وإجراء تقييم لأثرها على البلدان التي خضعت للاستعراض؛ وتوقيع مذكرة تفاهم مع الشركاء؛ وعقد معتكف للشركاء الاستراتيجيين للآلية مرتين في السنة على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

ألف- حلقة العمل المعقودة لفائدة بلدان شرق أفريقيا من أجل التوعية بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٢٣- في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع أمانة كينيا للنيباد/الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوزارة اللامركزية والتخطيط بكينيا، بتنظيم حلقة عمل مدتها يومان لفائدة بلدان شرق أفريقيا من أجل التوعية بالآلية الاستعراض في مومباسا، كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، من أجل تعزيز الآلية وجعلها أداة فعالة لتعزيز الحكم الرشيد في منطقة شرق أفريقيا؛ وتحسين الأداء من خلال تسخير القدرات المتوفرة على الصعيدين الفردي والمؤسسي، وإقامة شراكات أقوى عن طريق تبادل الخبرات ونقل المهارات. وكان الغرض من حلقة العمل أيضا تعزيز قدرات الدول الأعضاء التي انضمت حديثا للآلية والتي يُتَظَر أن تجري استعراضاتها الأولى في الأشهر الموالية، إضافة إلى حث البلدان غير المنضمة للآلية على الانضمام إليها.

٢٤- ولتحقيق هذه الأهداف، جرى في حلقة العمل تدريب ممثلي المكاتب القطرية لآلية الاستعراض من ١٠ بلدان من منطقة شرق أفريقيا لتمكينهم من إجراء تحليل أكثر تعمقا وفهم وتحديد التدابير الملائمة للتصدي للمشاكل ذات الصلة بالقدرات التي تعوق تنفيذ الآلية وبالتالي تحفيز التنمية وتشجيع الحكم الرشيد. وقد تمكن المشاركون من تحسين درايتهم بكيفية تنفيذ عملية الآلية على الصعيدين الوطني والإقليمي وكيفية مواءمة خطط العمل الوطنية المتصلة بالآلية مع خطط التنمية الوطنية القائمة. وأفضت حلقة العمل أيضا إلى إتاحة الفرصة لإيجاد تفاعل بين الوحدات المعنية بالرقابة على آلية الاستعراض والسلطات المحلية والمجتمع المدني المحلي، وإلى تعزيز الحوار فيما بين المكاتب الوطنية المعنية بالآلية في الدول الأعضاء بالمنطقة.

باء- تعزيز آلية التنسيق الإقليمية وآلية التنسيق دون الإقليمية لتلبية أولويات أفريقيا

٢٥- نظمت أمانة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا حلقتي عمل لتحسين العمليات وأسلوب الإنجاز في الآلية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وكان الهدف من حلقة العمل الأولى التي عقدت في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في مدينة نازاريت، إثيوبيا

هو تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام أدوات البرمجة المشتركة لإرساء إطار لتعزيز روابط التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فُعُرضت تلك الأدوات التي هي جزء من المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز آلية التنسيق دون الإقليمية. وجرى أيضا استحداث دليل يمكن استخدامه لبناء قدرات المشاركين وتعزيز التنسيق بين الشركاء (بمن فيهم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها) وذلك دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له.

٢٦- وعُقدت حلقة عمل أخرى بشأن تعزيز الرصد والتقييم في آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا في مدينة نازاريت، إثيوبيا يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وخلالها قام خبراء من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها باستعراض مشروع التقرير وتقييمه وتقديم المدخلات وإبداء التعليقات لتحسينه قبل وضعه في صيغته النهائية. وخلص المشاركون في حلقة العمل إلى التوصيات الواردة أدناه.

التقرير المتعلق بالرصد والتقييم في سياق آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا

٢٧- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تعد أمانة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، إطارا متجانسا للرصد والتقييم لكي تستخدمه آلية التنسيق في تقييم التقدم والإنجازات التي تحقّقها الأمانة والمجموعات وآليات التنسيق دون الإقليمية في مجال بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ من خلال خطة تنفيذ السنوات العشر؛

(ب) ينبغي أن تعقد أمانتنا آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا وآلية التنسيق دون الإقليمية مشاورات منتظمة مع الأفرع الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بغية إيجاد أوجه تآزر وروابط قوية وتعزيز التنسيق لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى الاتحاد الأفريقي وهيئاته؛

(ج) ينبغي أن تضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع أمانتي آلية التنسيق الإقليمية وآلية التنسيق دون الإقليمية والأفرع الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تواءم الأهداف والمؤشرات الخاصة بخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتفق عليها مع السياقين القطري ودون الإقليمي

وعند تكيف خطة السنوات العشر الأولى مع المستوى الوطني، ينبغي تضمينها لغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي أمانة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا في تطبيق إطارها للرصد والتقييم من أجل تقييم التقدم الذي تحوزه الأمانة في بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، عن طريق تقديم بيانات عن أثر المساعدة المقدمة، بما في ذلك بشكل غير مباشر من خلال إبلاغ آليات التنسيق دون الإقليمية التي تزودها الجماعات الاقتصادية الإقليمية بمدخلاتها على الصعيد دون الإقليمي؛

خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣

٢٨- قدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تحت مفوضية الاتحاد الأفريقي أمانات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على مواءمة أطرها الاستراتيجية مع ركائز خطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) ينبغي أن ترصد مفوضية الاتحاد الأفريقي الأطر الاستراتيجية للجماعات الاقتصادية الإقليمية لقياس التقدم المحرز في تطبيق خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى على المستويين القطري ودون الإقليمي؛

(ج) ينبغي أن تعزز مفوضية الاتحاد الأفريقي استراتيجيتها للاتصالات على نحو يتركز حول مواءمة غايات أهداف التنمية المستدامة مع غايات خطة عام ٢٠٦٣ لتتضمن الدول الأعضاء وشركاء التنمية بأن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ يتسق مع أهداف التنمية المستدامة؛

(د) ينبغي أن تشرك مفوضية الاتحاد الأفريقي منظمات المجتمع المدني بشكل نشط في تعميم استراتيجية الاتصالات وتنفيذها، ورصد خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣. ويمكن لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة في هذه العملية (يمكن مثلا أن يدعم موئل الأمم المتحدة مجموعة البيئة والسكان والتوسع الحضري من خلال تيسير مشاركة أصحاب المصلحة في إعداد تقارير الموئل الوطنية لينظر فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)؛

(هـ) ينبغي أن تحث مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانات الجماعات الاقتصادية الإقليمية الدول الأعضاء على إدماج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذها في السنوات العشر الأولى ضمن خططها الإنمائية الوطنية؛

(و) بالنظر إلى قرار الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، ينبغي مواءمة المجموعات التابعة للآلية مع خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لكي يتسنى تعزيز دور الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة المذكورة؛

(ز) ينبغي أن تقدم أمانة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدعم للجهود المبذولة من أجل جمع الإحصاءات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة السنوات العشر الأولى وذلك من خلال إشراك الهياكل الوطنية للتخطيط والإحصاء؛

إطار رصد وتقييم البرنامج المشترك لدعم الاتحاد الأفريقي وهيئاته

٢٩- قدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تضع أمانة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا إطاراً عملياً وواقعياً للرصد والتقييم يراعي أطر الرصد والتقييم القائمة التابعة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وأن تكون أهدافه واضحة؛ وأن يحدد الهدف والقصد من دور آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا (بما في ذلك المجموعات التابعة لها وآليات التنسيق دون الإقليمية)؛ وأن يمكن الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة بما يتفق مع خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى؛

(ب) ينبغي لأمانة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا تعميم مشروع التقرير بشأن تعزيز الرصد والتقييم على جميع أعضاء آلية التنسيق الإقليمية وآلية التنسيق دون الإقليمية التابعة لها لكي يبدي الأعضاء تعليقاتهم ويساهموا في التقرير؛ وينبغي للأمانة أن تزودهم بنماذج لتطبيق إطار الرصد والتقييم؛

(ج) ينبغي أن تواصل أمانة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا مساعدة المجموعات/ المجموعات الفرعية وآليات التنسيق دون الإقليمية في تحضير خططها للتنفيذ وخطط العمل، بما في

ذلك الأطر المنطقية وخطط جمع البيانات للرصد والتقييم، وذلك من خلال الاستفادة من العمل الذي أجزته حتى الآن آليات التنسيق دون الإقليمية.

رابعاً: الملاحظات الرئيسية المنبثقة عن الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا

٣٠- قدمت منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا مساهماتٍ هامة في تلبية احتياجات تنمية القدرات في القارة. وساهمت مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي النشطة في رئاسة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا في إحداث أثر كبير في فعالية عمليات الآلية. ورغم عدم تحقق نتائج ملموسة بقدر أكبر حتى الآن، فإن دعائم متينة قد أرسيت لتحقيق تعاون مثمر، من حيث الحماسة التي أبداها العديد من المسؤولين الكبار في مفوضية الاتحاد الأفريقي. ولكن التفاوت بين الأدوار التي تضطلع بها الإدارات المختلفة داخل المفوضية ومستويات مشاركتها يؤثران نوعاً ما على أداء المجموعات.

٣١- وعلاوة على ذلك، هناك حاجة أيضاً إلى تحديد دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل أكثر وضوحاً. وللحفاظ على الفعالية والاتساق وإيجاد أوجه تآزر في العمل الذي تقوم به آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، من الضروري تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد من ناحية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية من ناحية أخرى. ولا يزال عدم إحراز تقدم ملموس فيما يتصل بتمثيل الجماعات الاقتصادية الإقليمية يشكل عقبة كبرى تحول دون دمج المسائل دون الإقليمية بشكل فعال في آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ونظام المجموعات التابع لها.

٣٢- ومن الأهمية بمكان أن يشعر أصحاب المصلحة الرئيسيين بامتلاكهم للآلية وأن يظهروا قيادتهم لها. فزيادة امتلاك أجهزة الاتحاد الأفريقي زمام الأنشطة التي تقوم بها الآلية وتوجيهها لها من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الأداء. وفي الوقت نفسه، لا بد من بذل الجهود لمعالجة مشكلة عدم توافر موارد بشرية ومالية مخصصة للجهات المشتركة في الرئاسة (مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية) لتمكينهم من تنسيق أعمال الأعضاء وتحفيزهم بشكل أفضل.

ألف- المعوقات المتصلة بالموارد

٣٣- ما برح الافتقار إلى الموارد اللازمة لدعم تنفيذ برامج آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا والمجموعات التابعة لها يشكل عقبة كبرى، إذ لا تشمل الميزانية مخصصات محددة مرصودة لدعم تنفيذ البرامج والأنشطة المخطط لها.

٣٤- وتحدّ المعوقات المالية والمعوقات المتصلة بالقدرات من إمكانية إسهام العديد من الوكالات في العمل المتعلق بالمجموعات، ولا بد من معالجة هذه المشكلة بصورة عاجلة. ويؤدي عدم تكريس موارد مخصصة إلى عدم إمكانية تشغيل المجموعات الرئيسية والمجموعات الفرعية بصورة فعالة. ولذلك يصعب تشجيع البرمجة المشتركة ضمن آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ويتعذر على أعضائها التعلم من تجارب بعضهم البعض.

٣٥- ويُنتظر من الأمانة المشتركة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا أن تنسق بفعالية عمل المجموعات الرئيسية والمجموعات الفرعية وأن تضمن قيام كل منها بأنشطته، بما في ذلك رصد التنفيذ. ورغم أن وظائف الأمانة جرى تعزيزها من خلال إنشاء شعبة بناء القدرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن مَلاك الموظفين المحدود المكرس من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي لأعمال الأمانة لا يزال يعوق تسيير الأعمال. ويشمل ذلك المسؤولية عن تنظيم الدورات السنوية للآلية وتنفيذ القرارات.

باء- المعوقات المتصلة بالاتصالات

٣٦- من الضروري تحسين الاتصالات. فبالرغم من التقدم المحرز في العديد من المجالات، لا يزال ضعف مستوى التعاون بين مجموعة الدعوة والاتصالات وغيرها من المجموعات يشكل أحد التحديات الرئيسية.

٣٧- ويظل الوعي بالآلية وإنجازاتها محدوداً للغاية في العديد من المحافل، ولا سيما على مستوى الإدارة العليا في الاتحاد الأفريقي وهيئاته. وثمة حاجة إلى آلية ملائمة تتيح تقاسم التجارب والممارسات الجيدة فيما بين المجموعات، بما في ذلك تعيين أشخاص مكلفين بالاتصالات لكل مجموعة من المجموعات يربطون بدورهم الاتصال بمجموعة الدعوة والاتصالات.

جيم- المعوقات المتصلة بالتخطيط

٣٨- لوحظ وجود عدد من التحديات المطروحة أمام التخطيط. وهي تتمثل أولاً في عدم قيام المجموعات أو المجموعات الفرعية، بعقد اجتماعات منتظمة بشأن مسألة دعم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من أجل ضمان تحقيق أقصى قدر من التأثير للآلية وآليات التنسيق دون الإقليمية التابعة لها. كما أن عدم انتظام التفاعل والتعاون فيما بين المجموعات وداخلها يجعل من العسير عليها العمل بفعالية وبطريقة شاملة.

٣٩- وثانياً، تواجه العديد من المجموعات صعوبات في وضع برامج مشتركة وفي الاستفادة من صندوق مشترك لتمويل أنشطتها، وربما يعزى ذلك إلى اختلاف دورات البرمجة والميزنة الخاصة بمجالس إدارتها. وبالنسبة لغالبيتها، لم تُحدد مؤشرات النجاح الرئيسية والأهداف المراد تحقيقها في كل مجال من مجالات العمل.

٤٠- وثالثاً، هناك ميل إلى تكليف موظف بعينه بإدارة المجموعات في كل مؤسسة، مما من شأنه أن يفضي إلى ضياع الذاكرة المؤسسية عندما تنتهي مهام ذلك الموظف وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستمرارية.

خامساً- التوصيات وآفاق المستقبل

٤١- ثمة اتفاق عام من جانب منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية بشأن الحاجة إلى المزيد من الجهود لتعزيز آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا لكي يكون بإمكانها تحسين الدعم المقدم لخطة الاتحاد الأفريقي وهيئاته. ذلك أن تعزيز الآلية سيفضي إلى تحسين تنسيق أعمال الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق بصورة أفضل وزيادة الفعالية من حيث التكلفة والتأثير من خلال تنفيذ أنشطة المجموعات. وبالتطلع إلى المستقبل، وسعيًا إلى تحسين الآلية، قُدمت التوصيات الواردة أدناه.

ألف- الموارد المستدامة

٤٢- يستلزم ضمان فعالية الدور الذي تضطلع به آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا في دعم أولويات الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، توفير الموارد الكافية للآلية بشكل عام ولأمانتها على وجه الخصوص.

٤٣- فعلى المدى القصير، وبناءً على طلب الجمعية العامة، تُحث جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على العمل معاً، وفقاً لمبادرة الأمين العام "توحيد الأداء"، بما في ذلك عن طريق تجميع مواردها سعياً لتحقيق الأهداف الرئيسية. وينبغي لوكالات المجموعة تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطتها، وخاصة من الميزانيات البرنامجية لكل وكالة، ما يعني أن أنشطة المجموعة يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الميزانية البرنامجية لكل من الوكالات المشاركة. ويتطلب ذلك من أعضاء المجموعة المشاركة عن الأمم المتحدة ضمان إدراج عمل الآلية على النحو المناسب في برامج عملهم العادية وفي ميزانياتهم. وينبغي أن يوضع أدائهم في إطار الآلية في الاعتبار أيضاً في استعراضات الأداء الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنسيق دورات البرمجة والتخطيط الخاصة بالمجموعات مع دورات الاتحاد الأفريقي، وذلك لتمكين منظمات الأمم المتحدة من تحديد الأنشطة ودمجها وتنفيذها بما يتوافق مع خططها السنوية لتنفيذ البرامج الخاصة بهذه المنظمات.

٤٤- وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، يجب توفير الدعم الكامل من الميزانية لإطار الشراكة المقترحة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وذلك بهدف تعزيز الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وهيئات الاتحاد الأفريقي من أجل التعاون بشأن أولويات الاتحاد الأفريقي، وفقاً لمبادرة "توحيد الأداء".

باء- استراتيجية الاتصالات

٤٥- سعياً لزيادة الوعي والمشاركة والملكية والقيادة على جميع المستويات، ينبغي أن تُعقد بانتظام جلسات إحاطة بشأن آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا وأنشطتها يحضرها المفوضون ومديرو إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي، وقيادة وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، والمسؤولون في الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٤٦- وينبغي إعداد نشرات إخبارية وغيرها من وسائل الاتصال من أجل تعزيز الآلية. ويمكن لمجموعة الدعوة والاتصالات أن تقوم، بالحد الأدنى من التمويل، بإعداد نشرة إخبارية أو إنشاء منبر على الإنترنت لتبادل الأفكار بصورة فورية باستخدام المساهمات المقدمة من المجموعات الأخرى، فيتحقق بالتالي هدف تعميم الاتصالات في الآلية. ويجب أن تدخل الأنشطة المتعلقة بالاتصالات في خطط عمل المجموعات وأن تدرج في ميزانياتها. ويجب على المجموعات أيضاً تعيين عضو للعمل مع مجموعة الدعوة والاتصالات.

جيم - التخطيط

٤٧- يجب على كافة المجموعات تحديد أولويات التعاضد والتعاون والشراكة والاتصال داخلها وفيما بينها، وذلك تمثيلاً مع القرارات السابقة للآلية من أجل تحقيق الاتساق والتآزر في عملها وضمان أقصى قدر من الفعالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُشجع جميع الأعضاء المشاركين في المجموعات والمجموعات الفرعية على مواصلة ما يلي:

(أ) تحسين تنسيق وتنفيذ المشاريع والأنشطة المشتركة فيما بينهم؛

(ب) إعداد الجداول الزمنية للأحداث والاجتماعات الخاصة بكل مجموعة ومجموعة فرعية في بداية دورة الإبلاغ. وتيسيراً لعملية التخطيط، سوف تحتفظ أمانة الآلية بجدول زمني موحد للأحداث والاجتماعات الخاصة بجميع المجموعات والمجموعات الفرعية وتتولى توزيعه على جميع أصحاب المصلحة وتعزيز التعاون والشراكات بين المجموعات؛

(ج) ضمان التخطيط الملائم لأنشطة الآلية ومجموعاتها وكذلك مجموعاتها الفرعية وعكسها في برامج العمل العادية والميزانيات البرنامجية لكل واحدة من الوكالات والمنظمات الأعضاء؛

(د) إعداد خطط عمل واقعية وجيدة التخطيط ومزودة بالميزانيات الكافية، لضمان التأثير الهادف والمساهمة في تحقيق فعالية الآلية بشكل عام. ويجب أن تشير خطط العمل بوضوح إلى مؤشرات النجاح الرئيسية والأهداف المراد تحقيقها في كل مجال من مجالات العمل؛

(هـ) عقد المزيد من الاجتماعات المنتظمة بين المنسقين والأعضاء. ويجب أن تجتمع المجموعات على أساس ربع سنوي على الأقل، وبين الاجتماعات العادية للمجموعات بالنسبة للمجموعات الفرعية.

٤٨- وينبغي تعزيز إدارة المجموعات بطريقة تهدف إلى الحفاظ على ذاكرتها المؤسسية واستمراريتها. وأن يؤخذ أداء أعضاء المجموعات والمجموعات الفرعية للآلية في الاعتبار في استعراضات الأداء التي تجريها المنظمات التي يتبعون لها.

٤٩- واستشراً للمستقبل، يستحسن المحافظة على الالتزام والقيادة الجيدة القائمين في الوقت الراهن. وينبغي للرؤساء المشاركين من الاتحاد الأفريقي إظهار المزيد من روح القيادة الديناميكية، وضمان إبراز النتائج التي يريجوها الاتحاد الأفريقي بشكل واضح، وبالتالي تمكين

المجموعات من تحديد مجالات التعاون والدعم. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم الاضطلاع بدور كبير في تيسير إشراك سائر إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، ليتسنى أيضا توحيد أداء المفوضية. كما يتعين على الرؤساء المشاركين من الأمم المتحدة إبراز قدر أكبر من الالتزام وتوفير القيادة التكميلية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ويستلزم ذلك تخصيص الوقت اللازم والموارد البشرية والمالية الضرورية لعقد الاجتماعات بشكل منتظم، وتنفيذ القرارات المتخذة، وتقديم التقارير عن التنفيذ في وقتها المناسب.

٥٠- وقد برهنت الآلية عن كونها أداة فعالة يمكن أن تسهم في الجهود المبذولة لإعادة تصنيف إفريقيا كقارة ناهضة. وينبغي المضي قدما في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتمكين المنظمين من دعم خطة السلام والتنمية في أفريقيا.